**الفساد وسبل مواجهته في الإدارة اللبنانية**

البروفسور كميل حبيب

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

الفساد بما هو استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصالح شخصية، من تداعياته حرمان الدولة من المداخيل أو يزيد من النفقات وهو ما يتسبب في تقويض الوضع الاقتصادي ويحصل ذلك عندما لا تصل الضرائب والرسوم الجمركية إلى خزائن الدولة أو عندما تزيد نفقات المشاريع العامة عن طريق التلاعب بالمناقصات أو إرسائها على المحاسيب أو عندما تنفق الأموال العامة من دون رقابة مالية مستقلة ومسؤولة.

ومن الثابت أن الفساد ينمو حيث تكون مؤسسات الدولة ضعيفة ويتقلص حكم القانون ويصبح السجال السياسي عن اختلاسات وصفقات وسمسرات وفساد وإفساد، ولا يتحرك القضاء استيضاحاً أو استفساراً ، بل يعتبر هذا الإقرار جزءاً من لغة السياسة السائدة.

وكان الفساد، هماً لكل من أراد القيام بما يمليه عليه واجبه تجاه الوطن المؤتمن على مؤسساته، وأن عليهم، بحكم هذه المسؤولية ان يرسموا خطة لمكافحة هذا الفساد، بل و"استئصاله". وقد أدرك الجميع بأن الاصلاح السياسي يشكِّل شرطاً أساسياً من شروط تصويب علاقة الطبقة السياسية بالإدارة العامة. فالطبقة هذه، وبخاصة رموز الطوائف فيها، تتعامل مع الادارة العامة ومؤسساتها كأنها ملكاً لها، تستخدمها أداة لتوطيد نفوذها، عبر تحقيق مصالحها الشخصية والفئوية، في محاولة منها لتجديد سيطرتها وتأبيد هذه السيطرة ضمن التركيبة السائدة. من هنا كان الركن الأساس في عملية الإصلاح، أو نقطة البداية على مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ولهذا فإن أي خطة لمواجهة الفساد تتطلب بالضرورة البدء في استئصال أسبابه وليس في استكشاف بعض نتائجه باعتبار أن القضاء على الأسباب يؤدي إلى القضاء على النتائج. أما الامساك بالنتائج كليا أو جزئيا فلا يعني إلا الافساح في المجال لتفريخ الفساد من جديد.

فالسلاح الأول والأفعل لمحاربة الفساد السياسي لا يكون فقط من خلال تحريك القضاء لمعاقبة الفاسدين والمفسدين، بل من خلال النظام الديمقراطي البرلماني الحر. فالمحاسبة السياسية لأي رجل سياسي يجب أن تبدأ خلال الإرادة الشعبية، التي يجب أن تبقى سلطة المحاسبة الأولى، وعلى أن تبقى المحاسبة القضائية هي الاستثناء. فمن الانتخابات الديمقراطية الصحيحة تبدأ محاسبة الشعب للنواب والمرشحين، فالنواب المنتخبون في صورة ديمقراطية حقيقية يفترض فيهم القيام بواجبهم في محاسبة الحكومة والرؤساء وتكون حريتهم في التحرك أكبر وأكثر فعالية. أما دور القضاء فيجب أن يكون استثنائياً في هذه العملية، فيلاحق ويعاقب أي فاسد تمكَّن من اختراق حاجز المصفاة الشعبية، بدلاً من أن تصبح المحاسبة القضائية هي القاعدة والمحاسبة الشعبية هي الاستثناء. ولنجاح المساءلة الشعبية ينبغي إجراء انتخابات حرة ونزيهة انتخابات تمثيلية بكلِّ معنى الكلمة تؤدي إلى إعادة النظام اللبناني إلى ديمقراطية حقيقية.

وأما محاولة تحقيق الإصلاح في الإدارة أو عملية تقويم الإنحراف داخل الإدارة العامة بهدف تحسين أدائها وجعلها إدارة فاعلة وفعالة وقريبة من المواطنين تؤمن لهم أفضل الخدمات في أسرع وقت وأقل كلفة ممكنة، فهي تحتاج إلى قرار سياسي صريح وحازم بتحقيق الإصلاح على أساس خطة واضحة وشاملة ومتكاملة، لأن الإصلاح لا يتم بتدابير مجتزأة لا تتناول الوضع الإداري برمته. بل يجب أن يتناول هذا الإصلاح أركان الإدارة الأربعة أي العنصر البشري، القوانين التي تحكم الإدارة العامة، طرق وأساليب العمل، بنية وهيكلية الإدارة. وأن تضمن استمرارية عملية الإصلاح أجهزة الرقابة المستقلة، التي يقتضي تفعيلها ومنحها الاختصاص والسلطات اللازمة للعمل.

لقد رافقت عقدة الإصلاح الإداري تاريخ لبنان منذ عهد الانتداب الفرنسي، ثم تحوَّلت إلى تحدٍ حقيقيٍ حاول كل عهد كسبه على طريقته الخاصة، إلا أن جميع محاولات الإصلاح باءت بالفشل لأسبابٍ عديدة.

فعندما عزم إميل أده في العام1928 وكان رئيساً لمجلس الوزراء، على إصلاح الإدارة منطلقاً من وزارة المعارف التي كانت تشكو من تعيين عشوائي لعددٍ كبيرٍ من المعلمين غير الكفوئين. وعندما قرر صرف غير مستحقي التعيين، تعرَّض لمهاجمة الطوائف التي ينتمي إليها الموظفين المصروفين، مما حمله تحت هذا الضغط الكبير إلى وقف عملية الإصلاح وتقديم استقالة وزارته.

وفي عهد شارل دباس، نفَّذ في العام1932 عملية اصلاحية واسعة انتهت بوضع مدراء عامين وكبار الموظفين ورجال سياسة في السجن، وكانت النتيجة اصطدامه بقوى طائفية وسياسية التي دفعت سلطة الانتداب الفرنسي للضغط على دباس مما اضطره إلى إصدار عفو عام عن جميع المتهمين ووقف عملية الإصلاح.

وأفشلت ثورة العام 1958 الإصلاحات التي بدأها كميل شمعون التي أنهت ليس فقط إصلاحاته بل وعهده أيضاً.

أما أهم تجربة اصلاحية فكانت في عهد الرئيس فؤاد شهاب الذي وضع نظام الإدارات العامة، ونظام الموظفين، ونظام التقاعد والصرف من الخدمة- وأنشأ مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي.

وفي عهد شارل الحلو درج تعبير التطهير الإداري وأنشئ المجلس التأديبي العام، ولكن إصلاحاته فشلت أيضاً بسبب إهماله الواقع الطائفي وعدم اعتماده في عملية الإصلاح على الدراسات الدقيقة، وأما محاولات سليمان فرنجية الإصلاحية فكانت في العام1971 عندما عمد إلى تعيين الأساتذة الجامعيين في شواغر الفئة الأولى في الإدارة، ولكن الحرب الأهلية عطَّلت محاولته الإصلاحية.

وفي عهد الرئيس الياس الهراوي، أطلقت عملية التطهير الإداري في العام1993، إلا أن التسرع وإخضاع الإصلاح لحسابات سياسية ضيقة أفشل العملية الإصلاحية أيضاً.

وفي عهد الرئيس اميل لحود، رُفِع شعار محاربة الفساد وتحقيق الإصلاح الإداري والسياسي، وشهِد لبنان لأول مرة محاكمة سياسيين كبار، حيث حوكم ثلاثة وزراء، وجرى وضع 19 مدير عام في التصرف، وأُقرَّت العديد من القوانين الإصلاحية وفعِّلت أجهزة الرقابة ومنح القضاء هامش واسع في الملاحقة والتحقيق. ولكن انتهت هذه الحملة بعد اغتيال رئيس حكومة سابق الشهيد رفيق الحريري بحيث انشغل اللبنانيون بصراعٍ سياسيٍ بين فريقي 8 و14 آذار وبالعدوان الإسرائيلي صيف 2006 وبالمحكمة الخاصة بلبنان والاغتيالات، وكانت هذه الفترة هي فترة انتعاش الفساد لتحرره من أي رقابة ولانشغال الجميع بقضايا أخرى.

أما في عهد الرئيس ميشال سليمان فلقد استكمل عهده للخصومة السياسية السابقة والحادة بين السياسيين ثمّ انشغل الجميع بالحرب السورية وتداعياتها واستمر الفساد في لبنان بوتيرة أعلى حتى أصبح عادة يتباهى به مرتكبوه.

وحتى لا نعمم الفكرة ويظّن القارئ أو المستمع أن الإدارة اللبنانية هي إدارة فاسدة، نستدرك للقول أن عنوان المداخلة هي حول الفساد، ولهذا كنت مضطراً إلى استعراض حالات الفساد دون أن يعني ذلك كافة الإدارات العامة ملوثة بالفساد، إذ نجد الكثير من التجارب عن إدارات لم يمسّها فساد ولم تثر حولها شبهة.

وبعد أن بيّنا مكامن وجود الفساد نعرض بعض نماذجه، لنختم بعرض أسباب فشل المحاولات الإصلاحية.

1. **نماذج من ملفات الفساد**

دون الرجوع كثيراً إلى الوراء، فإن من المناسب الوقوف على نماذج فساد حديثة محمية بجدرانٍ صلبة تمنع المساس بمرتكبيها ونجم عنها خدمة سيئة يحصل عليها المواطن وبأكلاف مرتفعة نجم عنها مديونية عامة اقتربت من 80 مليار دولار.

ابتدأت سبحة الأعمال التي أسمهت في تشجيع الهدر والخروج عن الرقابة من خلال اللجوء إلى الاتفاقات بالتراضي لتنقيذ الصفقات والتلزيمات العمومية، مع ما تعنيه هذه الوسيلة من استبعاد المنافسة والشفافية لصالح الشركات المحسوبة أو المقرّبة من سياسيين أو نافذين.

وكانت الخطوة الثانية من خلال استبعاد رقابة ديوان المحاسبة المسبقة من خلال الاعتماد في تنفيذ المشاريع على مؤسسسات عامة غير خاضعة لهذه الرقابة.

ثمّ أنشئت العشرات من المؤسسات العامة غير المنتجة والتي لا يهدف من ورائها سوى تأمين فرص عمل لمحسوبين على جهات نافذة.

وكانت التوظيفات بخاصةٍ في الفئة الأولى وفي المؤسسات العامة خاضعة لمعيار المحسوبية وليس الكفاءة.

وحلّت الوساطة كأدة لتسيير شؤون الإدارات العامة، بل وتغلغلت الوساطة إلى القضاء، بحيث أن خدمة الناس وتلبية طلباتهم المتوافقة مع القانون لم تعدّ تمرّ بدون وساطة، علماً أن ثقافة الوساطة أصبحت شائعة بين الناس بحيث لا يُقبِل مواطن على طلب الخدمة إلا ومشفوعة مسبقاً بالوساطة.

بل وامتدت الوساطة إلى قطاع التعليم وإن كانت غير ذات أثر إلا أنها موجودة، بحيث أن مباراة الدخول إلى الجامعة يرافقها كم هائل من الاتصالات تفوق عدد الطلاب المتقدمين إذ قد يلجأ بعض الطلبة إلى أكثر من وساطة لزيادة حظوظه. وذات الأمر في مبارايات الدخول إلى السلك العسكري أو المدني.

وانتشرت الرشوة وشاعت (بخاصةٍ في المؤسسات الخدماتية ووزارة العدل) حتى أصبحت عادة واستبدلت تسميتها بالإكرامية أو الهدية، بل لم يعد الراشي يجد حرجاً في التباهي بمشروعية فعلته حتى أمام القضاء، ونذكر حيثيات من حكمٍ حديثٍ أقرّ بموجبه الراشي أنه يقوم بما يقوم به رفاقه:

حيث لا يسع .. أن يدلي، أي المدعى عليه، تبريراً لفعلته أنه فعل ما دأب على فعله غيره من المباشرين الملحقين بأقلام المحاكم والهيئات القضائية الأخرى من قبض المبالغ المالية لقاء أدائهم لمهامهم الوظيفية، إذ لا ينفي نهج الغير في ارتكاب الجرائم المماثلة الصفة الجرمية عن فعل المدعى عليه مهما عظم مقدار هذا النهج (محكمة استئناف الجنح في النبطية قرار رقم 220/2016 تاريخ 13/10/2016).

لقد أدين هذا الموظف المرتشي وأطلق الحكم بوجوب مجابهة هذا النهج المتعاظم في العدلية، وكذلك عديدة حالات الإدانة الفردية لموظفين استغلوا وظائفهم أو تلقوا رشوة أو هدية أو اختلسوا الأموال المنقولة المودعة في عهدتهم (كمثل إدانة مستخدم في هيئة أوجيرو بالسجن عام لاستيلائه على الكابلات النحاسية القديمة التي يتمّ استبدالها عند تركيب كابلات جديدة) .

هي ملاحقات لصغار معاملات الفساد بناءً على شكوى أو باكتشافها مرتكبها، لكن السؤال هل يكفي ملاحقة صغار الفاسدين لصحة العملية الإصلاحية.

لقد ثبت أن الملفات الكبرى لم تتمّ أي ملاحقة جادة لتوقيف مرتكبيها، وإليكم أمثلة عن ملفات لم نعلم خواتيهما:

* ملف الشركة العقارية لإعمار وسط بيروت"سوليدير، حيث تقدم النائب السابق نجاح واكيم بإخبار عن تلقي نواب رشاوى لتمرير قانون شركة سوليدير التي تملكت وسط مدينة بيروت ببدلاتٍ رمزية وأحياناً بأموال الخزينة العامة التي سددت بواسطة صندوق المهجرين بدلات إخلاء.
* إخبار من النائب السابق نجاح واكيم حول استئثار المسؤولين والزعماء بتراخيص محطات إذاعية وتلفزيونية.
* ملف الهدر واختلاس أموال عامة في ملف المشتقآن النفطية لعام 1999 حيث أقفل الملف دون أن استرداد الخزينة الأموال المنهوبة مع العلم أن سبب الهدر والتشجيع على الاختلاس أن المشقآت النفطية تدار من قبل شركة لا تخضع للرقابة وترتبط مباشرة بالوزير .
* ملف الطوابع المزورة والمسروقة حتى العام 1996 حيث وبالصدفة ونتيجة اصطدام سيارة تنقل هذه الطوابع بسيارة تابعة للأمن العام أوقفت السيارة التي وُجِد في داخلها كمية كبيرة من الطوابع وقد قتل موظفين في وزارة المال وأقفل الملف عندهما ولم نعلم مقدار الطوابع المختلسة والمزورة لا لصالح من يتمّ التزوير والاستيلاء على المال العام ولا المبالغ التقديرية للأموال المنهوبة.
* أموال الصندوق المستقل للبلديات حيث بيّن تقرير ديوان المحاسبة لعام 1999 أن هناك 1130 مليار ليرة لبنانية قد أنفقت من أموال الصندوق دون وجه حق.
* ملف مافيا الدواء وكلفة الاستشفاء التي تتحملها المؤسسات الضامنة الرسمية حيث تثار دائماً ملفات الهدر والاختلاس والاحتكار غير المشروع، ولكن تفتح هذه الملفات ثمّ تقفل بدون الوصول إلى حقائق دامغة. إلى أن قام مؤخراً الوزير وائل بو فاعور بخطوات جدية في وقف الهجر وتقليص نفوذ مافيا الدواء ولكن دون الرجوع إلى الوراء لاسترداد الأموال المدفوعة بغير وجه حق.
* ملف مرفأ بيروت الذي يدار من قبل لجنة معينة من قبل مجلس الوزراء، وهي تتولى الانفاق خارج اطر قانون المحاسبة العمومية ( وآخر الملفات التي أثيرت بوجه هذه اللجنة:تلزيم ردم الحوض الرابع في مرفأ بيروت بموجب اتفاق بالتراضي لصفقة قيمتها 129.9 مليون دولار، وهي مخالفة لقانون المحاسبة العمومية ولأصول التلزيمات). ولهذه اللجنة صلاحية البت بطلبات التوظيف وتحديد الرواتب المغايرة كلياً لما يتقاضاه بقية موظفي القطاع العام، فهي لا تخضع للانظمة العامة (تجاوز عدد موظفي المرفأ 1500 موظف).
* ملف الأملاك العامة البحرية حيث بلغت التعديات على الملك العام البحري حداً لا يوصف وظاهر للعيان ومع ذلك تجري محاولات لفتح الملف ولكن دون جدوى، حتى يُقال بأن تسوية هذه التعديات تحقق للخزينة العامة عائدات بمليارات الدولارات، إلا أن أحداً لم يجرؤ على تكريس هذه التسوية.
* ملف وزارة الاتصالات حيث فتح مرتين وأقفل دون معرفة النتيجة، بالرغم من أن حساب مهمة المحتسب المركزي للاتصالات من العام 2006 إلى العام 2011 وهو الآن محل تحقيق ديوان المحاسبة. وأن جريدة الأخبار قد نشرت أكثر من تحقيق حول الفساد المالي في الوزراة.
* ملف هيئة أوجيرو التي لم تخضع للتدقيق المالي الخارجي والداخلي منذ العام 2006، وكان تقرير التفتيش المركزي قد أثبت أن هناك شوائب في أعمال الصيانة التي تؤديها الهيئة وقد أحيلت عشرات الملفات حول مخالفات مالية لدى الهيئة ولكن تمّ استرداد الشكاوى قبل استكمال التحقيقات.
* ملف التخابر غير الشرعي وفضيحة استجرار الأنترنت من قبرص، أقفل الملف على الإدعاء على شركة خاصة دون سؤال أحد لماذا لا تستخدم الأجهزة التي تملكها الوزارة والقادرة على كشف حالات التخابر غير الشرعي، ولماذا جرى تعطيل الهيئة الناظمة للاتصالات التي أناط بها القانون ملاحقة المتعدين على قطاع الاتصالات.
* ملف الفساد في قطاع الكهرباء الذي لا يحتاج إلى دليل حيث كلّف هذا القطاع الخزينة أرقاماً خيالية مع خدمة أكثر من ردئية. فالنتائج الكارثية واضحة ولكن لم يتمّ مساءلة أي فرد ولا زال العاملين في هذا القطاع على رأس عملهم وكأن شيئاً لم يحصل.
* ملف تلوث نهر الليطاني حيث يعدّ من أكثر ملفات الفساد قذارة ووقاحة، حيث أو غضّ النظر عن رمي البلديات والشركات والمعامل المرخصة وغير المرخصة لنفاياتها وفضلاتها الملوِّثة في مجرى النهر بتغطية وحماية خاصة.
* ملف انفاق 11 مليار دولار خارج الأصول القانونية، وقد أثارت الملف لجنة المال والموازنة في مجلس النواب في العام 2012 وحتى تاريخه لم يبت بهذا الملف.
* ملف النفايات، والذي يعدّ من الملفات الوقحة أيضاً حيث أدى سوء إدارة هذا القطاع إلى انتشار النفايات في الشوارع لأشهر. مع العلم أن ديوان المحاسبة في تقريره لعام 1999 قد أوصى باعتبار العقود مع شركة سوكلين باطلة ومع ذلك تجدد العقود معها بحيث يخيّر اللبناني بين سوكلين أو النفايات في الشارع. ولهذا نؤيد البيان الذي جاء فيه: أن يجد شعب لبنان نفسه بين أكوام النفايات، تحيط مساكنه ومرافق حياته مطامر القاذورات، وأن يستنشق أهله سموم الغازات المنبعثة منها، هي حالة فريدة من نوعها لا تستوجب التوقف عندها فحسب بل يجب أن تكون نقطة بداية حاسمة لمساءلة ومحاسبة كل من تسبب بها وبالفساد الذي كان السبيل إليها. ان الأمور لا تستقيم بمعالجة الحدث الآني إنما بمحاسبة من أدى الى هذا الفساد المخيم ليس في ظواهر الأمور إنما في نفوس من شارك في تفشيه وانتشاره.
* ملف الخليوي الذي سمي في كتاب أكبر فضائح العصر، ويسعى البعض لاعتبار أن الخليوي مال خاص يدار وفق إدارة الشركات وعليه لا تخضع شركتي الخليوي لقانون المحاسبة العمومية والتوظيف فيهما خارج الرقابة والرواتب والتعويضات خيالية والعقود مع الشركات بالتراضي. ولم تفلح الدولة باسترداد هذا القطاع الذي يدرّ عائدات هائلة لشركات المشغلة.
* ملف مناقصة المعاينة الميكانكية حيث جرى استبعاد كافة الشركة لترسو المناقصة على الشركة التي قدمت العرض الأغلى من كافة العروض المستبعدة حيث بلغ الفارق 220 مليون دولار. وكان الاستبعاد لأسباب غير جدية وأن المنافسة كانت محصورة بين الشركة الفائزة والشركة المشرفة على أعمال في هيئة إدارة السير كان قانوناً يجب استبعادها.
* ....

هي نماذج عن فساد يستوجب استئصاله، فساد أرهق الخزينة والمواطن، ونسأل لما لا تفتح جدياً هذه الملفات، ولما لا يكون هناك حرص على تطبيق القانون على الجميع دون أي تمييز ومواجهة موجة الفساد والاهدار التي أصبحت علنية وتحصل بدون خجل، والتي لا تتوقف عند ملف واحد ولا عند شخصٍ معين.

1. نتائج

يتفق جميع اللبنانيين من حكامٍ ومواطنين على حدٍ سواء، أن مالاً عاماً لبنانياً قد سلب أو أهدر، وأن الفساد بما هو من فعلٍ قصدي هو السبب، وقد أثبتنا ودون الدخول في التسميات أن حامي الفساد هو الطائفية، وهما، أي الطائفية والفساد وجهان لعملة واحدة. فلطالما كانت الطائفية درعاً للفساد، ومحاسبة زعماء الطوائف تبقى شبه مستحيلة في ظل واقع يستطيع ان يصوّر الزعيم للملأ ان إدانته هي بمثابة الإدانة لجماعته.

وهكذا بقي الفاسد في حصن حصين، وبقي الفساد ظاهرة متعششة في حياتنا الوطنية، لا بل هكذا تبقى الطائفية والفساد من سمات ثقافتنا الوطنية المعتلة. فالمحاسبة مطلوبة ليس لمحاكمة الماضي فحسب، ولا هي مطلوبة لتبييض صفحة المجتمع بتبرئة الكثرة فيه من رزايا القلة فحسب، وبالتالي تطهير ثقافتنا الوطنية من أدران الماضي، بل هي مطلوبة كذلك لفتح صفحة جديدة من البناء، لا قيامة للبنان الوطن والدولة والمجتمع من دونها. وأما عن الجهة التي ستتولى المحاسبة، فيقول الرئيس سليم الحص، من المفترض أن المحاسبة السياسية من اختصاص مجلس النواب، والمحاسبة الإدارية والمالية من اختصاص الحكومة، والمحاسبة القانونية من اختصاص القضاء. فإذا كانت الطبقة السياسية، ومنها الطبقة الحاكمة متهمة، فمن الذي يحاسبها؟ هل تحاكم الطبقة السياسية نفسها؟ وماذا تستطيع الطبقة الحاكمة وهي منبثقة مباشرة من الطبقة السياسية؟ وهل يستطيع القضاء شيئاً من ذلك ما دام خاضعاً للسلطة الاجرائية، أي للسلطة الحاكمة، تنظيماً وتعييناً وتمويلاً؟

في ديموقراطيات العالم الأكثر تقدماً، المحاسبة منوطة في نهاية المطاف بالشعب عبر الانتخابات النيابية في الأنظمة البرلمانية، وعبر الانتخابات الرئاسية في الأنظمة الرئاسية وكذلك في الانتخابات النيابية. في تلك المجتمعات تسود الحياة الحزبية. فالحزب الحاكم يتعرّض للسقوط في الانتخابات إذا ما أضحى هدفاً لشبهات او مآخذ، والحزب الحاكم يبقى طوال وجوده في الحكم تحت مجهر التدقيق والمراقبة والملاحقة في أدائه من جانب الحزب المعارض على شتى المستويات وفي شتى المجالات، وهو كفيل بتسليط أضواء الرأي العام على هذا الأداء. فيغدو الحكم خاضعاً للمحاسبة المباشرة من جانب الشعب عبر الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية. لا بل أيضاً تخضع الطبقة السياسية، ومعها الطبقة الحاكمة، لشيء من التبدُّل أو التجدد في نسيجها بحيث يبقى باب المحاسبة مفتوحاً أمام السلطة الاشتراعية والسلطة التنفيذية، فلا ينجو عهد من ملاحقة عهد يليه.

هذه الآلية الديموقراطية للمحاسبة غير متوافرة في بلدنا لبنان، بسبب عدم وجود أحزاب فاعلة على امتداد الوطن، والانتخابات لا تخاض على أسس حزبية بل تتمحور على زعامات وتحالفات فئوية تقليدية، وهذه الزعامات قادرة دوماً على التحكم في مسار الانتخابات بحيث تكفل الطبقة السياسية، ومعها الطبقة الحاكمة، التجديد لنفسها، لا بل تأبيد سيطرتها، في الدورة الانتخابية تلو الدورة.

ومن هنا ينتهي الرئيس سليم الحص(مقالة بعنوان المحاسبة مدخل الإصلاح- جريدة السفير تاريخ20/5/2005)، إلى أن لا نجاة للبنان إلا بثورة ديموقراطية. ولن يكون ذلك إلا باعتماد نظام انتخابي جديد يضمن تجديد الطبقة السياسية مع كل دورة انتخابية، واستكمال مقومات الفصل بين السلطة الاشتراعية والسلطة الاجرائية بحظر الجمع بين النيابة والوزارة، وكذلك تنمية الحياة الحزبية على قواعد لا فئوية بحيث تتناوب الأحزاب على الحكم. وتنمية الحياة الحزبية تتلازم بالضرورة وتنمية الثقافة الديموقراطية لدى الفرد، وهذا في منتهى الأهمية في أي مشروع لتنمية الحياة الديموقراطية. ومن الملح اقامة السلطة القضائية المستقلة، بحيث يُحصّن القضاء في وجه أي تدخل في شؤونه من جانب السلطة الاجرائية، وأخيرا تحميل رئيس الجمهورية تبعة ممارساته في حال صرف النفوذ على وجه غير مشروع إضافة الى حالتي مخالفة الدستور والخيانة العظمى اللتين ينص عليهما الدستور.

فالمطلوب بعبارة موجزة محاكمة الطبقة السياسية في لبنان،لأنه إن لم يحاسَب المسؤولون عن واقع رزي آلت اليه حال البلاد والعباد، فلا اصلاح يُرتجى على اي صعيد.

يعود السبب بتحميل الطبقة السياسية لهذه المسؤولية، هو أن الدستور قد أناط السلطة الاجرائية تحديداً بمجلس الوزراء. وقد تعاقب على السلطة حكومات لها رؤساؤها ووزراؤها. هؤلاء هم المسؤولون دستورياً، ولو كان لهم شركاء متواطئين، فالحكومات تبقى أساساً مسؤولة دستورياً عن أداء الحكم سواء بسياساتها وممارساتها مباشرة أو بسكوتها أو إغفالها أو استسلامها او عدم تصديها.

وأيضاً مجلس النواب شريك كامل للحكومة في مسؤولياتها. فهي تنبثق منه وتعيش ولا يوجد أي مبرر يعفي البرلمانات من مسؤولياتها، لأن مجلس النواب غير مضطر الى الرضوخ او القبول بواقع أي صحيحٍ في أيّ حال من الاحوال.

فالمحاسبة المطلوبة يجب ان تأتي بإجابات حاسمة عن اسئلة محددة تراود كل مواطن: من المسؤول عن الدين العام المتفاقم، ومن المسؤول عن الفساد والافساد، ومن المسؤول عن استشراء المذهبية والطائفية؟ ومن باع نفسه لجهات خارجية فكان سببا لكوارث في بلده؟

كيف تراكم الدين العام الى حدود ثمانين مليار دولار، فأوقع مالية الدولة في حلقة مفرغة بين عجز مستحكم ودين متعاظم، علماً بان الدين العام مرشح للتصاعد المستمر سنة بعد سنة باستمرار عجز الخزينة. الدين العام كان يبلغ اقل من مليار دولار عام 1990. فكيف قفز الى هذا الرقم من دون ان تعترضه محاولات جدية لوقف التدهور؟ يقال ان هناك من افتعل عقبات عند محطات معينة، ولكن ماذا فعلت الحكومات لتذليل تلك العقبات، ولماذا سلّمت بالهزيمة واستمرت؟ ومن المسؤول عن تعطيل هيئات المساءلة والمحاسبة والرقابة في الادارة، لا بل من المسؤول عن افسادها؟ ويرى الرئيس سليم الحص أنه آن الاوان ان تفتح هذه الملفات على اوسع نطاق. وأن تجري محاسبة شاملة ودقيقة وفاعلة. ولكن السؤال يبقى من الذي سيجري هذه المحاسبة؟

وبخلاصة القول:

المطلوب أولاً إصلاح قانون الانتخاب لتصحيح التمثيل الشعبي بحيث يصبح مجلس النواب بأكثريته يمثل الشعب. عندها يصبح المجلس مديناً للشعب ويتفاعل معه، ويحاسب السلطة التنفيذية دفاعاً عن حقوق الناس.

والخطوة الثانية تتمثل بتفعيل الرقابة على السلطة التنفيذية، وتعزيز هيئات الرقابة وتحصينها والاعتماد على العنصر البشري الذي ملك الخبرة والكفاءة والنزاهة (حيث أن تضاف إلى اختبارات التعيين في هذه الهيئات اختبار مبني على تاريخ المرشح ونظافة كفه وسيرته).

أما الخطوة الثالثة فتتمثل بإعادة النظر في قانون الاثراء غير المشروع الذي جرى تشويهه وافراغه من مضمونه.

وتتعلق الخطوة الرابعة بالسلطة القضائية، لتصبح قادرة على وضع يدها تلقائياً ليس فقط على ملفات الفساد الصغيرة بل أيضاً على الملفات الكبرى وأن تكون ضمانتها ليس فقط في العهد الذي قرر محاسبة الفساد وأن الضمانة أن لا تتعرّض للانتقام من أزلام العهد اللاحق كما حصل كما القضاة السابقين الذي تجرأوا على فتح ملفات الفساد.

وفيما خصَّ الإصلاح الإداري، فيجب أن يرافقه ارتقاء في ممارسة المسؤولية لأن الإدارة تتشكل في أكثريتها الساحقة إن لم تكن كلها من المحسوبين على أطراف الحكم ولو بنسب متفاوتة. والعقدة هنا هي نزع ولاء الإداري هو للمرجعية التي كانت وراء تعيينه.

ولا يسعنا في الخاتمة إلا أن نقول بأن نعلّق آمالاً كبيرة على فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، بأن يؤدي وجوده في الحكم بما يمثله من نظافة كف وإيمان بلبنان وإصرار على محاربة الفساد أن يشكّل قوة شخصه رادعاً للفاسدين قبل أن يحين موعد الحساب، حيث من المعروف أنه إذا كان رأس الإدارة نظيف الكفّ فإن العدوى ستنتقل إلى كل التابعين له حتى الموظف الفاسد سيخجل من نفسه ويتشبه بالآخرين، وبالعكس فإن الوزير الفاسد يدخل الفساد إلى كل دوائر وزارته ويفسد حتى من بقي نظيفاً فيها، ويوماً قدَّم اميل خوري مثالاً على هذا الطرح (الفساد موجود في غير لبنان- جريدة النهار تاريخ15/10/1996)، عندما تولى المغفور له كمال جنبلاط وزارة البريد والهاتف، وكان المواطنون يشكون من دفع الرشاوى لتركيب خط هاتف، ولمجرد ما سمع الموظفون أن السيد كمال جنبلاط صار وزيراً، تراجعت الرشوة بنسبة90%، ولما اكتشف الوزير جنبلاط أن موظفاً في ديوان الوزارة ارتشى مقدماً شخص على آخر في الحصول على خط هاتف، كان العقاب الفوري لهذا الموظف وقفه من عمله ما جعل الخوف يدبُّ بين كل الموظفين فانتظم العمل وانتهت الرشاوى.

"...لذا فإن التحدي الذي على فخامة الرئيس مواجهته هو بعد ردعه للفساد اللاحق، أن يضع الخطط لكيفية استرداد الخزينة الأموال التي نهبت، إذ لا يكفي أن نقرر وقف الفساد من اليوم بل لا بد من مساءلة من سبب هذا الخراب للبلاد ومن نهب العام، إذ من المعروف أن التوبة جائزة وأن الله يقبل التوبة ولكن دائماً يكون قبول التوبة معلقاً على شرط رد الحقوق المغصوبة.